● أخبار قصيرة

ألمانيا: الاتفاقية التجارية بين الاتحاد الأوروبي وواشنطن «مؤلمة»

وصفت الجمعية الألمانية للتجارة الخارجية والجملة اتفاق الرسوم الجمركية الذي توصلت له رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ودونالد ترامب بأنه «تسوية مؤلمة».

وذكرت الجمعية الألمانية أن «الرسوم الجمركية الإضافية تُمثل تهديدا وجوديا للعديد من تجارنا».

واعتبرت أنه حتى مع وجود يقين مبدئي بشأن ظروف التجارة، ستتغير سلاسل التوريد وسترتفع الأسعار.

مشيرة إلى أن الاتفاق مع الولايات المتحدة سيُكلف ألمانيا أيضا الرخاء الاقتصادي وفرص العمل.

وبدوره، أعرب نائب المستشار ووزير المالية الألماني لارس كلينغبايل عن ارتياحه لاتفاق الرسوم الجمركية.

وقال: «لطالما سعينا إلى التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات. والآن، تحقق ذلك، وهذا أمر جيد».

وتابع كلينغبايل أن الصراع أظهر الحاجة إلى التموضع بشكل أكثر استقلالية. مضيفا: «في جوهر الأمر، ما زلت مقتنعا بأن الرسوم الجمركية تضر بالاقتصادات على جانبي الأطلسي. نحن بحاجة إلى رسوم جمركية منخفضة وأسواق مفتوحة. نواصل التركيز على علاقات تجارية جيدة. ولتحقيق ذلك، سنطور شراكات عالمية جديدة مع الولايات المتحدة».

وتوصلت فون دير لاين وترامب في ٢٧ يوليو/ تموز إلى اتفاق تجاري يُخضع جميع صادرات الاتحاد الأوروبي تقريباً إلى الولايات المتحدة لرسوم جمركية بنسبة ١٥ ٪. كما التزم الاتحاد الأوروبي بشراء الغاز الطبيعي المسال والوقود النووي والأسلحة من الولايات المتحدة.

تدشين أول خط جوي بين روسيا وكوريا الشمالية

أعلنت السلطات الروسية تدشين أول خط جوي مباشر بين موسكو وبيونغ يانغ، في خطوة تعكس تنامي العلاقات بين روسيا وكوريا الشمالية.

وستغادر أول رحلة جوية من مطار شيريميتيفو في موسكو، بطائرة من طراز «بوينغ ٧٧٧» التابعة لشركة «نوردويند إيرلاينز»، وستستغرق الرحلة نحو ٨ ساعات.

وذكرت وكالة الأنباء الروسية أن التذاكر التي بدأ سعرها من ٤٤٧٠٠ روبل (نحو ٥٦٣ دولاراً)، نفدت سريعاً.

ومنحت هيئة الطيران المدني الروسية (روسافياتسيا) شركة «نوردويند إيرلاينز» إذناً بتسيير رحلات بين موسكو وبيونغ يانغ مرتين أسبوعياً، لكن وزارة النقل أوضحت أن الرحلات ستبدأ بمعدل رحلة واحدة شهرياً في المرحلة الأولى، بهدف «بناء طلب مستقر».

وتُعدّ هذه الخدمة الجوية الجديدة الأولى من نوعها بين العاصمتين منذ منتصف التسعينيات، بعد استئناف الرحلات البرية بالقطارات الشهر الماضي، والتي تستغرق ١٠ أيام بين موسكو وبيونغ يانغ.

بريطانيا على مفترق طرق تاريخي

دعوة الاعتراف بدولة فلسطين.. هل هي بداية لتصحيح إرث وعد بلفور؟

الوفاق/ في لحظة فارقة من التاريخ السياسي البريطاني، وبين أروقة البرلمان تعالت أصوات أكثر من ١٠٠ نائب من مختلف الأحزاب السياسية، مطالبين رئيس الوزراء «كير ستارمر» بالاعتراف الفوري بدولة فلسطين. هذه الدعوة لم تكن مجرد موقف رمزي، بل جاءت محمّلة بثقل تاريخي، أخلاقي، وإنساني، في ظل تصاعد المجازر في قطاع غزة، وتزايد الضغط الدولي على الحكومات الغربية لاتخاذ خطوات ملموسة نحو إنهاء الاحتلال الصهيوني، وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

فهل تشهد بريطانيا تحولًا جذريًا في سياستها الخارجية؟ وهل يكون الاعتراف بدولة فلسطين بداية لتصحيح إرث وعد بلفور؟ أم أن الحسابات السياسية ستطغى على المبادئ؟

من وعد بلفور إلى مسؤولية الاعتراف

في عام ١٩١٧، أصدرت بريطانيا وعد بلفور الذي تعهدت فيه بدعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، دون أي اعتبار لحقوق السكان الأصليين من الفلسطينيين. هذا الوعد، الذي شكّل الأساس السياسي لقيام دولة الاحتلال الصهيوني لاحقًا، يُنظر إليه اليوم على أنه أحد أبرز مظاهر الظلم التاريخي الذي ساهمت فيه بريطانيا تجاه الشعب الفلسطيني.

النواب البريطانيون، في رسالتهم الأخيرة، لم يتجاهلوا هذا الإرث، بل أشاروا إليه صراحة، مؤكدين أن الاعتراف بدولة فلسطين سيكون بمثابة تصحيح لمسار تاريخي خاطئ، وتجسيد لمسؤولية بريطانيا كقوة منتدبة سابقة على فلسطين. كما شددوا على أن دعم بريطانيا الحل الدولتين منذ عام ١٩٨٠ لم يُترجم إلى خطوات عملية، وأن الاعتراف الرسمي سيمنح هذا الموقف مصداقية حقيقية.

مبادرات برلمانية سابقة

لم تكن الدعوة الأخيرة للاعتراف الفوري بدولة فلسطين حدثًا معزولًا، بل جاءت امتدادًا لسلسلة من التحركات البرلمانية البريطانية التي تعكس تغيرًا تدريجيًا في المزاج السياسي داخل المملكة المتحدة تجاه القضية الفلسطينية.

في عام ٢٠١٤، صوّت البرلمان البريطاني بأغلبية ساحقة لصالح الاعتراف بدولة فلسطين، في تصويت رمزي غير ملزم، إذ أيّد القرار ٢٧٤ نائبًا مقابل ١٢ فقط. ورغم أن الحكومة حينها لم تتخذ خطوة تنفيذية، إلا أن التصويت شكّل نقطة تحول في الخطاب السياسي البريطاني، وأظهر دعمًا شعبيًا وبرلمانيًا متزايدًا للقضية الفلسطينية.

وفي مارس/ آذار ٢٠٢٥، قدّمت البارونة نورثوفر من حزب «الديمقراطيين الأحرار» مشروع قانون خاص في مجلس اللوردات تحت اسم «مشروع قانون الاعتراف بدولة فلسطين»، والذي ينص على إلزام الحكومة البريطانية بالاعتراف الرسمي بفلسطين كدولة ذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ورغم أن المشروع لم يتحول إلى قانون بعد، إلا أنه أعاد فتح النقاش داخل الأوساط التشريعية حول توقيت الاعتراف وأبعاده القانونية والدبلوماسية.

وفي يوليو/تموز ٢٠٢٥، أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني تقريرًا حاسمًا، دعت فيه الحكومة إلى الاعتراف الفوري بدولة فلسطين، مشيرةً إلى أن «كيان العدو لا يصغي للمملكة المتحدة، وأن الضغط يجب أن يُمارس لإنهاء الحرب وإطلاق سراح الرهائن». وأكدت رئيسة اللجنة، النائبة العمالية إميلي ثورنبري، أن «الاعتراف يجب أن يتم الآن، قبل أن لا يبقى هناك دولة يمكن الاعتراف بها».

كما شهد الشهر نفسه أيضًا توقيع ٢٢١ نائبًا من مختلف الأحزاب على رسالة جماعية تطالب الحكومة بالاعتراف الرسمي، وهو ما يمثل ثلث أعضاء مجلس العموم البريطاني. وتضمنت الرسالة توقيع نواب من حزب العمال، المحافظين، الديمقراطيين الأحرار، الحزب الوطني الاسكتلندي، حزب الخضر، وحزب بلايد كيمرو، ما يعكس إجماعًا سياسيًا نادرًا حول القضية.

وفي وقتٍ سابق من الشهر نفسه، وجّه ٥٩ نائبًا من حزب العمال رسالة إلى وزير الخارجية ديفيد لامي، دعوه فيها إلى الاعتراف الفوري، مؤكدين أن «عدم الاعتراف يُضعف موقف بريطانيا من حل الدولتين، ويُكرّس الوضع القائم».

من التصويت الرمزي إلى مشاريع القوانين

لم تكن المبادرات البرلمانية البريطانية الداعية للاعتراف بدولة فلسطين وليدة لحظة أو مدفوعة بانفعالات آنية، بل جاءت تتويجًا لمسار طويل من التراكمات السياسية والإنسانية التي شكّلت وعيًا جديدًا داخل المملكة المتحدة. فقد تزايدت الفظائع في غزة، وتكاثرت الاتهامات باستخدام التجويع كسلاح حرب، في ظل عجز صارخ للمجتمع الدولي عن إيقاف آلة القتل. هذا الواقع المأساوي ساهم في اهتزاز الثقة بالوساطة الغربية التقليدية، وفتح الباب أمام مراجعة جذرية للموقف البريطاني.

في الوقت نفسه، بدأ المزاج الشعبي داخل بريطانيا يتحوّل، لاسيما بين الشباب والناشطين السياسيين، الذين باتوا أكثر حساسية تجاه القضايا الإنسانية والحقوقية. ارتفعت أصوات منظمات حقوق الإنسان، ومعها مواقف جاليات بريطانية مسلمة ويهودية مناهضة للاحتلال، تطالب بالعدالة ورفع الظلم، ما عزّز الزخم البرلماني داخل مجلسَي العموم واللوردات.

وجاءت هذه التحركات في سياق دولي متغيّر أيضًا، إذ تستعد فرنسا للاعتراف رسميًا بدولة فلسطين، فيما سبقها كل من إيرلندا، إسبانيا، والنرويج بخطوات شجاعة عزّزت الضغط على بريطانيا. هذا السياق المركّب دفع المملكة المتحدة إلى مفترق طرق سياسي وأخلاقي، حيث لم يعد بإمكانها التزام الصمت، بل بات عليها اتخاذ موقف يعكس قيمها المعلنة ويعيد تعريف دورها العالمي في لحظة حرجة من التاريخ.

لم تكن الدعوة الأخيرة للاعتراف الفوري بدولة فلسطين حدثًا معزولًا، بل جاءت امتدادًا للسلسلة من التحركات البرلمانية البريطانية التي تعكس تغيرًا تدريجيًا في المزاج السياسي داخل المملكة المتحدة تجاه القضية الفلسطينية

الرسالة البرلمانية.. مضمونها وتوقيتها

الرسالة التي نظّمتها النائبة العمالية سارة تشامبيون، رئيسة لجنة التنمية الدولية في البرلمان، جاءت في توقيت حساس للغاية، بعد إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن نية بلاده الاعتراف بدولة فلسطين رسميًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول المقبل. هذا الإعلان الفرنسي شكّل ضغطًا إضافيًا على بريطانيا، التي لطالما اعتُبرت حليفًا تقليديًا لكيان العدو، ودفع النواب إلى التحرك السريع.

الرسالة تضمنت دعوة واضحة وصريحة لرئيس الوزراء كير ستارمر، تطالبه باتخاذ موقف حاسم، وعدم الاكتفاء بالتصريحات الدبلوماسية.

الحكومة البريطانية.. بين التردد والضغوط

رغم تصاعد الدعوات البرلمانية، فإن الحكومة البريطانية برئاسة «كير ستارمر» لم تُعلن حتى الآن موقفًا نهائيًا. تصريحات وزير العلوم والتكنولوجيا بيتر كايل، التي أشار فيها إلى دعم لندن للاعتراف النهائي بدولة فلسطين، جاءت مشروطة بوقف إطلاق النار في غزة، وتخفيف المعاناة الإنسانية.

ستارمر نفسه أكد أن الاعتراف يجب أن يكون جزءًا من «خطة أوسع للسلام»، لكنه لم يحدد جدولًا زمنيًا أو خطوات عملية. هذا التردد يُفسَّر على أنه محاولة لموازنة الضغوط الداخلية من النواب، والضغوط الخارجية من الحلفاء، خصوصًا الولايات المتحدة، التي لا تزال تعارض الاعتراف الأحادي بالدولة الفلسطينية.

فرنسا تقود التحول.. هل تلحق بها بريطانيا؟

إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن اعتراف بلاده بدولة فلسطين شكّل نقطة تحول في الموقف الأوروبي. فرنسا، كأكبر دولة في مجموعة السبع، كسرت حاجز الصمت، وأعلنت أنها ستتخذ الخطوة رسميًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

هذا الإعلان أثار ردود فعل غاضبة من كيان العدو والولايات المتحدة، لكنه في الوقت نفسه فتح الباب أمام دول أخرى، مثل إيرلندا، إسبانيا، والنرويج، التي سبق أن اعترفت بفلسطين، لتشكيل كتلة ضغط دولية. بريطانيا، التي لطالما كانت حذرة في مواقفها، تجد نفسها الآن أمام خيارين: إما اللحاق بالركب الأوروبي، أو الاستمرار في التردد، ما قد يُفقدها مصداقيتها الأخلاقية والدبلوماسية. وهكذا في زمن تتسارع فيه الأحداث، وتتشابك فيه المصالح، تبرز لحظات نادرة يكون فيها القرار السياسي أكثر من مجرد موقف. دعوة النواب البريطانيين للاعتراف بدولة فلسطين ليست مجرد رسالة، بل هي صرخة في وجه الظلم، ومطالبة بإعادة الاعتبار لشعب طُمس وجوده لعقود.

بوتين يشرف على مناورات الأسطول الروسي في يوم البحرية

قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، إن الرئيس فلاديمير بوتين وصل إلى بطرسبورغ في يوم البحرية، للاشراف على تدريبات الأساطيل الروسية وتلقي تقارير من قادتها.

وأضاف ممثل الكرملين في حديث للصحفيين: «تجري الأساطيل الروسية مناورات عاصفة يوليو، بالتزامن مع يوم البحرية. سيراقب رئيس الدولة سير هذه التدريبات ويستمع إلى التقارير وسيتحدث إلى قادتنا العسكريين».

وجرت العادة أن يزور القائد الأعلى للقوات المسلحة، في شهر يوليو/ تموز مدينة بطرسبورغ حيث بدأ التاريخ القتالي للأسطول الروسي. ويشارك الرئيس بوتين في احتفالات يوم البحرية، ويهنئ قيادة وضباط البحرية، ويتفقد المرافق المتعلقة بالأمن البحري أو تدريب أفرادها.

تحتفل البحرية الروسية في آخر يوم أحد من شهر يوليو من كل عام منذ عام ١٩٣٩. ومنذ عام ٢٠١٧، وبموجب مرسوم رئاسي يقام العرض البحري الرئيسي في بطرسبورغ احتفالاً بهذه المناسبة. هذا العام، ولأسباب أمنية، أُلغي المرور الاحتفالي للسفن وسفن الدعم.

في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ يوليو/ تموز، برعاية القيادة العامة للقائد العام للبحرية، الأدميرال ألكسندر مويسيف، تجري التدريبات العملياتية للبحرية «عاصفة يوليو» في مياه المحيط الهادئ والمحيط المتجمد الشمالي، وبحر بارنتس، وبحر البلطيق وبحر قزوين، بمشاركة قوات من أساطيل الشمال والمحيط الهادئ وأسطول البلطيق وأسطول بحر قزوين.

ويشارك في التدريبات أكثر من ١٥٠ سفينة حربية وسفينة دعم، و ١٢٠ طائرة، و ١٠ أنظمة صاروخية ساحلية، و ٩٥٠ قطعة من المعدات العسكرية والخاصة، وأكثر من ١٥ ألف عسكري.

لأول مرة.. هولندا تعلن: «إسرائيل تهديدٌ رسمي لأمننا القومي»

أدرجت الوكالة الوطنية للأمن في هولندا، للمرة الأولى، كيان العدو الصهيوني ضمن قائمة الدول التي تُشكّل تهديداً للأمن القومي الهولندي، رغم البُعد الجغرافي بين البلدين الذي يُقدّر بنحو ٣٣٠٠ كيلومتر (تفصل بينهما ٧ دول).

وجاء ذلك في تقرير صادر عن «المنسق الوطني للأمن ومكافحة الإرهاب» (NCTV)، بعنوان «تقييم التهديدات من الجهات الدولية الفاعلة». ويتناول التقرير محاولات كيان العدو التأثير على الرأي العام والسياسة الهولندية، عبر حملات تضليل إعلامي. وأشار إلى وثيقة وزّعتها وزارة الكيان الغاصب العام الماضي على صحافيين وسياسيين هولنديين عبر قنوات غير رسمية، تضمنت معلومات شخصية «غير مرغوب بها» عن مواطنين هولنديين، عقب تظاهرات مناهضة في أمستردام. كما حذّر التقرير من تهديدات صهيونية وأميركية متزايدة للمحكمة الجنائية الدولية، مقرها لاهاي، مؤكداً أن ذلك يعرّض عمل المحكمة للخطر، ويضع على هولندا مسؤولية حماية هذه المؤسسات. وفي ٢٠٢٤، كشفت تحقيقات صحافية عن حملة صهيونية استمرت ٩ سنوات، استخدمت فيها أدوات مراقبة وتهديد ضد مسؤولي المحكمة الجنائية. ورغم هذه الضغوط، أصدرت المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ووزير الحرب السابق يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب في غزة. تأتي هذه الخطوة في سياق تصاعد التوترات السياسية والقانونية الدولية المتعلقة بالعدوان الصهيوني المستمر على الفلسطينيين، خصوصاً في قطاع غزة. ويواجه الكيان اتهامات خطيرة أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، تشمل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى دعوى إبادة جماعية.